UNITED ARAB EMIRATES

Ministry of Economy

دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الاقتصاد

دراسة
قطاع الإقتصاد الإسلامي
بدولة الإمارات العربية المتحدة

إعداد

أحمد ماجد السيد عيد

محلل اقتصادي

إشراف

ندى الهاشمي

مدير إدارة التخطيط ودعم القرار

مبادرات الربع الثاني 2016 م

يونيو 2016

الفهرس

- المقدمة
- تعريف الاقتصاد الاسلامي
- خصائص الاقتصاد الاسلامي
- حجم الاقتصاد الاسلامي
- أسباب ودوافع توجه إمارة دبي لتفعيل قطاع الاقتصاد الاسلامي
- مقومات نمو قطاع الاقتصاد الاسلامي بإمارة دبي
- مبادرة (دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي)
- الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي بدبي
- أليات تفعيل مبادرة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الاسلامي
- أفاق نموالاقتصاد الاسلامي
- المصادر

مقدمة :

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها (57) دولة إلا أنه توجد دول أخرى غالبية سكانها من المسلمين ولكنها ليست عضوا بمنظمة التعاون الإسلامي ، ويمتد العالم الاسلامي على مساحة جغرافية داخل ثلاث قارات تصل إلى 32 مليون كم2 أي نحو 25% من اليابسة بالعالم .

وطبقا للتقديرات يصل عدد المسلمين بالعالم إلى حوالي 1.65 مليار نسمة أى ما يتراوح بين 20-25% من سكان العالم ، ويقدرالناتج المحلي الاجمالي لدول منظمة التعاون الاسلامي عام 2014 بنحو 10.2 تريليون دولار أو ما يعادل 11 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي بنمو قدره 4.1 % ، وهن المتوقع ان يصل إلى 10.7 تريليون دولار أميركي في عام 2015 بنمو يقدر بنحو 4.9 % (تسهم الزراعة بنحو 24 % والصناعة بنحو 30.0 % والخدمات بنحو 46 % من الناتج المحلي الإجمالي) ، ويتمتع العالم الاسلامي برصيد ضخم من الموارد والثروات الطبيعية حيث يشكل إنتاج النفط والغاز الطبيعي نحو 43 % و 8 % من الإنتاج العالمي بالترتيب وعلى التوالي ، ويتوافر بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 65 % و 56 % من الاحتياطي العالمي للنفط والغاز الطبيعي بالترتيب وعلى التوالي ، كما يبلغ حجم إنتاج العالم الإسلامي من القصدير نحو 47 % من الإنتاج العالمي ، وتمثل الأراضي الزراعية الخصبة حوالي 11,3% من مساحة العالم الإسلامي ، منها حوالي 658 ألف كم2 أراض مروية تشكل نسبتها 18 % من الأراضي الصالحة للزراعة ، ويقارب حجم التجارة الخارجية للدول الإسلامية نحو 4 تريليون دولار.

لا تقتصر أهمية الاقتصاد الإسلامي على ما حققه من نمو كبير يتراوح بين 10-15 % خلال السنوات القليلة الماضية ، وإنما تنبع من حقيقة أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المرشحة للنمو السريع ولعدة سنوات قادمة ، نتيجة إرتفاع النمو السكاني للدول الاسلامية بضعف النمو السكاني العالمي وخاصة بالسنوات الأخيرة ومن ثم تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، هذا فضلا عن أن عددا كبيراً من الدول الإسلامية يصنف حالياً ضمن مجموعة الدول ذات الأسواق الناشئة المرشحة لمواصلة نموها المتسارع ، وفي إطار تنويع مصادر الدخل الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة جاءت مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " بإعلان الرؤية الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الاسلامي وتحويل دبي لتصيرعاصمة الاقتصاد الإسلامي مرتكزة على ريادتها وتميزها عالمياً في سبع مجالات محددة هي : التمويل الإسلامي ، وصناعة الأغذية الحلال ، والسياحة العائلية ، والاقتصاد الرقمي الإسلامي ، والفنون والتصاميم الإسلامية ، ومركز الاقتصاد الإسلامي

لمعـايير إصـدار الشـهادات ، والمركـز الـدولي للمعلومـات ، ومسـتندا سـموه علـى ريادتهـا وأسبقيتها في إنشاء أول مصرف إسلامي على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضـي ، مع وجـود أول سـوق مـالي إسـلامي بهـا عـززمن ثقافتهـا الإسـلامية والدينيـة المتسـامحة والمنفتحة على الثقافات بما يتماشى مع مـا يمتـاز بـه الاقتصـاد الإسـلامي مـن مبـادئ نبيلـة متكاملة وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني ، وما تتمتـع به من اقتصاد حر مرن قادرعلى استيعاب المتغيرات وفتح آفاق جديـدة ورحبـة ومـا تمتلكـه من بنية تحتية وتقنية ولوجستية تؤهلها لأن تسـتوعب قطـاع الاقتصـاد الإسـلامي الـذي صـار يستحوذ على أهمية عالمية متزايدة.

تعريف الاقتصاد الاسلامي :

هو مجموعة المبادئ والأصول التي تحكم الأنشطة وتعالج المشاكل الاقتصادية وتـوائم بـين الملكية الخاصة والملكية العامـة وفـق المنظورالإسـلامي التـي وردت فـي نصـوص القـرآن الكريم والسنة النبوية ، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان.

خصائص الاقتصاد الاسلامي :

من أهم خصائص الاقتصاد الاسلامي ما يلي :

1- المشاركة في المخاطر : وهي صفة مميزة للاقتصاد الاسلامي عـن غيـره مـن الـنظم ، حيث يتم من خلاله المشاركة في الربح والخسارة ، التي تعد قاعدة لتوزيع الثروة بـين رأس المال والعمل ، وهي الأساس الذي يحقق عدالة التوزيع.
2- جلـب مـوارد للدولـة : حيـث ينفـرد الاقتصـاد الإسـلامي بوجـود الزكـاة التـي هـي أشـبه بالضرائب ، لكنها ضرائب على المدخرات لتشـجع علـى الإنفـاق بـدلا مـن الإكتنـاز ممـا يـدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.
3- حماية الملكية الخاصة : إذ من حق الأفراد تملـك الأراضـي والعقـارات ووسـائل الانتـاج المختلفة ، شريطة أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامـة النـاس ، وأن لا يكـون في الأمراحتكاراً لسلعة يحتاجها العامة.
4- الملكية العامة : حيث تظل المرافق الهامة التي تمس حيـاة عامـة النـاس تابعـة لملكيـة الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية للمجتمع.
5- وجود نظام المواريث في الإسلام : الذي يعمل على تفتيت الثروات وعدم تكدسها ، ويتم من خلاله تقسيم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته طبقا للشريعة الاسلامية.
6- الصدقات والأوقاف: لتحقيق التكافل الاجتماعي ، وتغطية حاجات الفقراء.
7- تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة : في حالة تضارب المنافع .
8- مراقبة الأسواق : دون التدخل في تحديد السعر.
9- الشفافية: والوضوح في المعاملات .

10- التمييز بين ما يقع ضمن الممتلكا ت العامة أو الفردية: وهذا لا يعني التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة ولكن التمييز يعنى تبعا للقاعدة الفقهية دفع الضرر العام بالضرر الخاص.

11- من المحظورات في نظام الاقتصاد الإسلامي ما يلي :

- ❖ تحريم الربا
- ❖ تحريم الاحتكار: لإضراره بمصالح العامة واستغلال حاجاتهم ، وما يتسبب فيه ذلك من قهر للمحتاج وربح فاحش للمحتكر
- ❖ تحريم الاتجار في القروض
- ❖ تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد
- ❖ تحريم بيع غير المعلوم : مثل بيع السمك في الماء ، أو مسابقات الفضائيات وشركات الهواتف باعتبارها من صور المقامرة
- ❖ تحريم الاتجار في المحرمات : كالخمور أو المخدرات أو الدعارة أو المواد الإباحية المختلفة وغيرها

حجم الاقتصاد الاسلامي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الاسلامي في العام 2014 بنحو 10.2 تريليون دولار أو نحو 11 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، ومن المتوقع ان يصل إلى 10.7 تريليون دولار عام 2015 بنمو يقدر بنحو 4.9 % وهو يعد من أسرع الاقتصادات نموا في العالم ، تسهم الزراعة بنحو 24% والصناعة بنحو 30.0 % والخدمات بنحو 46 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وخلال العشر سنوات الماضية حقق الاقتصاد الإسلامي طفرة هائلة من خلال قاعدة استهلاكية تصل إلى ما يقارب الـ 1 .65 مليار مسلم حول العالم ويقدر أن يصل عددهم إلى أكثر من 2 مليار مسلم خلال العامين القادمين حيث يتنامى عدد المسلمين بمعدل ضعفى نسبة نمو تعداد السكان العالمي ، وقدر انفاق المسلمين عام 2014 بنحو 1.8 تريليون درهم ومن المتوقع أن يصل حجم هذا الانفاق إلى 2.6 تريليون دولار عام 2019 ، ويتمتع العالم الاسلامي برصيد ضخم من الموارد الطبيعية حيث يتوافر بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 65 % من الاحتياطي العالمي للنفط و 56 % من احتياطيات الغاز الطبيعي ، ونحو 47 % من الإنتاج العالمي من القصدير ، ويبلغ إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي نحو 43 % و 8 % بالترتيب وعلى التوالي من الإنتاج العالمي ، وتمثل الأراضي الزراعية الخصبة حوالي 11,3 % من مساحة العالم الإسلامي ، منها حوالي 658 ألف كم2 أراضي مروية تشكل نسبة 18 % من الأراضي الصالحة للزراعة ، كما يقارب حجم التجارة الخارجية للدول الإسلامية نحو 4 تريليون دولار، ويقدر حجم استثمارات قطاع الاقتصاد الاسلامي بالعالم نحو 8 تريليونات دولار ، وتقدر قيمة الأصول المصرفية

الإسلامية للمصارف التجارية في قطر وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات وتركيا بما يتجاوز 801 مليار دولار أمريكي أو نحو 80 % من الأصول المصرفية الاسلامية في العالم ومن المتوقع طبقا لتقديرات أن تتجاوز 920 مليار دولار عام 2015 (تقرير أرنست اند يونج عام 2016) ، تعد المملكة العربية السعودية أكبر مساهم بإجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 33 ٪ ، تليها ماليزيا بنسبة 15.5 ٪ ، ثم الإمارات بنسبة 15.4 ٪.

أسباب ودوافع توجه إمارة دبي لتفعيل قطاع الاقتصاد الاسلامي

تقف العديد من الدوافع والأسباب وراء توجه إمارة دبي خاصة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة لتفعيل قطاع الاقتصاد الإسلامي أهمها ما يلي :

- أن قطاع الاقتصاد الإسلامي يعد قطاعاً آمناً ، حيث أدى تركيزه على بدائل منخفضة المخاطر إلى بقائه في منأى عن الأزمات المالية ، ويؤكد ذلك استقراره إبان الأزمة الاقتصادية المالية العالمية عام 2008 التي نجم عنها تحديات ألقت بظلالها وانعكاساتها السلبية على معظم دول العالم وبات يشكل ضرورة للخروج من الأزمات الاقتصادية المتواصلة وضمانة لعدم تجددها مستقبلا.

- تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية ، ذلك أن أحد الدروس المستوحاة من الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 هو فشل النظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد على مبادئ المضاربة والربح السريع والمنافسة غير العادلة وغيرها من الظواهر التي حكمت الاقتصاد العالمي طوال العقود الماضية والتي خلفت العديد من الأزمات سواء على مستوى الدول فرادى أو مجموعات أو على المستوى العالمي، الأمر الذي يعني عدم الاستدامة وعدم اليقين من النتائج التي تتمخض عن الأنشطة الاقتصادية ، أما الاقتصاد الإسلامي فهو يعتمد على مفاهيم من شأنها أن تتجاوزهذه المثالب وترسخ الاستقرار الاقتصادي وتحقق الاستدامة الاقتصادية والمالية ، مثل مراعاة العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المشاركين في العملية الاقتصادية ، وتجنب الأنشطة المشبوهة التي تنطوي على المقامرة والمضاربة ، والتوزيع العادل للثروات والدخول ، هذا بخلاف رفعة وسمو القيم التي يقام عليها الاقتصاد الإسلامي والنابعة من مبادىء الدين الإسلامي الحنيف .

- أن قطاع الاقتصاد الإسلامي أصبح يشكل أحد المكونات المهمة في الاقتصاد العالمي حيث يقدر حجم استثمارات قطاع الاقتصاد الإسلامي حاليا بنحو 8 تريليون دولار على مستوى العالم ويتجاوز متعاملوه نحو 4/1 سكان العالم ، كما تزيد التجارة الخارجية للعالم الإسلامي على 4 تريليون دولار تشكل نسبة 11% من التجارة العالمية.

- أن قطاع الاقتصاد الاسلامي يعتبر من القطاعات المرشحة للنمو السريع بمعدل 10-15 % ولعدة سنوات قادمة نتيجة إرتفاع النمو السكاني للدول الاسلامية بضعف النمو السكاني العالمي وخاصة بالسنوات الأخيرة ، حيث بلغ تعداد المسلمين بالعالم نحو 1.65 مليار نسمة ومتوقع زيادة هذا العدد بنسبة 10% خلال السنوات المقبلة ، ومن ثم فهناك تزايد متوقع ومنتظرفي الطلب العالمي على المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، هذا فضلا عن أن عددا كبيراً من الدول الإسلامية يصنف حالياً ضمن مجموعة الدول ذات الأسواق الناشئة المرشحة لمواصلة نموها المتسارع.

- اتباع دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة وإمارة دبي بصفة خاصة سياسة تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية ، وتوسيع نطاق الاستثمار وإيجاد بدائل استثمارية متنوعة للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي.

- أن قائمة الصناعات الحلال بالعالم تضم ما يتجاوز (500 منتج) من أهمها : المواد الغذائية ، والأدوية ، ومستحضرات التجميل ، والمستحضرات الصيدلانية ، والمنسوجات والمنتجات الجلدية وغيرها من المنتجات ، ويقدر حجم سوق المنتجات الحلال العالمي حاليا بحوالي 2 .7 تريليون دولار ، تمثل الأغذية الحلال منها ما يعادل 685 مليار دولار كما أن تجارة المنتجات الحلال تواصل نموها بمعدل لا يقل عن 4.8% سنوياً ومتوقع أن يصل حجمها إلى نحو 6.4 تريليون دولار في العام 2020 ، ما ينبئ عن وجود فرص استثمارية تقدر بنحو 2.9 تريليون دولار من المنتظر دخولها في مجال الصناعات والمنتجات الحلال سواء المنتجات الغذائية أو مستحضرات التجميل أو غيرها خلال الأعوام الثمانية المقبلة ، وإنطلاقا من أن دبي تعد مركزا تجاريا وماليا عالميا وتتميز في مجال منتجات الأغذية الحلال فإن هناك فرصا تجارية واستثمارية واعدة يمكن الاستفادة منها مع تفعيل قطاع الاقتصاد الاسلامي بدبي.

- يقدرقطاع صناعة الأغذية الحلال بما نسبته 20% من إجمالي قطاع الأغذية في العالم ، وقدر انفاق المسلمين على الطعام الحلال عام 2014 بنحو 1.1 تريليون درهم ومتوقع أن يصل حجم هذا الانفاق إلى 2.9 تريليون دولار عام 2019 ، وتشير توقعات الخبراء والتقارير الاقتصادية إلى أن منتجات الأغذية الحلال تنال رواجاً حتى في المجتمعات غير الإسلامية لقيمتها الغذائية العالية ومراعاتها المعايير الصحية الجيدة ، وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاستفادة من اقتصاد الطعام الحلال بفضل خبرتها في صناعة واعتماد الأغذية الحلال وامتلاكها لبنية لوجستية عالمية متقدمة ووجود بنية تشريعية وتنظيمية مرنة تساعد على الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير للأسواق العالمية ، وهو ما يؤهلها لاغتنام العديد من الفرص الصناعية والتجارية والاستثمارية في مجال صناعة وتجارة الأغذية الحلال.

- أن الاقتصاد الاسلامي لا يغطي القاعدة الاستهلاكية المسلمة فقط والتي تقدر بنحو 23% من إجمالي عدد سكان العالم ، بل إن الإقبال على خدمات قطاعات الاقتصاد الإسلامي بات عالمياً ومن مختلف الثقافات والديانات والعرقيات.

- المحرك الرئيسي لكافة الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي هو التمويل الإسلامي ، ويقوم مبدأ التمويل الإسلامي على الامتناع عن التعامل بالربا ، حيث لايتم من خلال الخدمات المصرفية المقدمة بالتمويل الإسلامي تقاضي أي فوائد ، وبدلا من ذلك يدخل المستثمر والمؤسسة المصرفية معاً في اتفاق شراكة يتقاسم فيه كلاهما الأرباح والخسائر ، ومع تنامي الاهتمام من قبل المؤسسات المالية العالمية بتطبيق الممارسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، شهدت أدوات التمويل الإسلامي طلباً هائلا ونموا غير مسبوق خلال السنوات القليلة الماضية يزيد على ضعف نمو النظام المصرفي التقليدي ، وبلغت قيمة أصول قطاع التمويل الإسلامي خلال العام 2014 حوالي 1.8 تريليون دولار ، استأثر قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لمؤشر «تومسون رويترز» للتنمية المالية الإسلامية (IFDI) لعام 2015 منها على نسبه 74% بينما استحوذت الصكوك على 16% ، ومن المتوقع نمو قيمة قطاع التمويل الإسلامي إلى 3.2 تريليونات دولار بحلول 2020 ، منها 2.6 تريليون دولار حصة قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية ، وسجلت إصدارات الصكوك في الأسواق العالمية خلال العام 2012 نمواً قياسياً بلغت نسبته 46% ، وبلغت قيمة الصكوك المسجلة بنهاية العام نفسه حوالي 251 مليار دولار أميركي ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الطلب بزخم قوي خلال الفترة المقبلة، إذ يتوقع أن تتجاوز قيمة الصكوك سقف الـ 421 مليار دولار أميركي بحلول عام 2017.

- كما شهد قطاع التأمين الإسلامي أو التكافلي - الذي يستند على مبدأ التعاون بين الأفراد في تقاسم مخاطر الخسارة المحتمل وقوعها لأي فرد منهم من خلال صندوق للتكافل يتم تعويض جميع المطالبات من حصيلته التي يقدمها المساهمون بالصندوق - مؤخراً زيادة في معدلات النمو مقارنة بقطاع التأمين التقليدي ، إذ قدر مساهمة سوق التكافل العالمي في قطاع التأمين بنحو 25 مليار دولار أمريكي في العام 2015 ، ويدعم نمو قطاع التأمين الإسلامي وجود 77 شركة تكافل تعمل في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي 195 شركة على مستوى العالم.

مقومات نمو قطا ع الاقتصاد الاسلامي بإمارة دبي

تمتلك دبي عدد من المقومات التي تشير إلى نمو وتطور قطاع الاقتصاد الإسلامي بها وتمنحها فرصة وأولوية لتصبح عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي ومن أهمها ما يلي :

- ريادة دبي وأسبقيتها في إنشاء أول مصرف إسلامي على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي ، ووجود أول سوق مالي إسلامي بها ، الأمر الذي عززمن ثقافتها الإسلامية والدينية المتسامحة والمنفتحة على الثقافات بما يتماشى مع ما يمتاز به الاقتصاد الإسلامي من مبادئ نبيلة متكاملة.

- وجود تميز عالمي لدبي في سبع مجالات محددة للاقتصاد الاسلامي هي : التمويل الإسلامي ، وصناعة الأغذية الحلال ، والسياحة العائلية ، والاقتصاد الرقمي الإسلامي ، والفنون والتصاميم الإسلامية ، ومركز الاقتصاد الإسلامي لمعايير إصدار الشهادات ، والمركز الدولي للمعلومات.

- احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية بحسب " المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي " الصادر عام 2015 ، والذي يشمل 73 دولة.

- امتلاك دبي العديد من المقومات التي تؤكد ريادتها للاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي ، فهي لاعب فعال بمجال الاقتصاد الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط ، ومركز رئيسي للأسواق الناشئة ووجهة جاذبة لرؤوس الأموال التي تسعى للاستفادة من البيئة الاستثمارية الآمنة بما لديها من مركز مالي عالمي ، وتتمتع بموقع استراتيجي وبنية تحتية ولوجستية متكاملة متمثلة في المناطق الحرة والموانئ والمطارات ، وتلعب دورا محوريا في تعزيز التبادل التجاري بين دول العالم ، ولديها بيئة تنظيمية متقدمة مدعومة بقوانين وتشريعات متطورة.

- عززت دبي مكانتها كمركز عالمي للمنتجات الحلال والشركات العاملة بهذا القطاع ، وأصبحت من أهم مراكز انتاج وتصدير وإعادة تصدير هذه المنتجات ، بعدما وضعت معاييرعالمية للحلال ووفرت له نموذجاً سهل التعميم.

- نمو الخدمات المالية الإسلامية بدبي والابتكار في تقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ، حيث تطور قطاع التمويل الإسلامي من الحسابات المصرفية بدون فوائد إلى منتجات متنوعة مثل صناديق التحوط وصناديق الاستثمار العقاري فضلا عن التمويل الحكومي وتمويلات البنى التحتية ومشاريع القطاعين العام والخاص.

- يضم القطاع المصرفي الإماراتي (57) مصرفاً وبنكاً من بينها (8) مصارف إسلامية تعمل ضمن شبكة فروع يصل عددها إلى 929 فرعاً منتشرة بمختلف مناطق الدولة ، فضلا عن استضافة 122 مكتباً تمثيلياً لبنوك أجنبية ، إلى جانب 26 شركة تمويل (منها 24 شركة تمويل واستثمار إسلامية) ، و25 شركة استثمار ، و140 شركة صرافة ، و4879 جهاز صراف آلياً.

- استمرار النمو القوي للبنوك الاسلامية بالدولة وارتفاع اجمالي أصولها بنسبة 10.7 % عام 2014 لتبلغ 405 مليار درهم محافظة على نسبة حصتها من الأصول البنكية البالغة 17.4 % ، وارتفع اجمالي تمويلها بنسبة 22.0% ليبلغ 266.0 مليار درهم لترتفع بذلك نسبة حصتها من القروض والسلف من % 21.4 عام 2013 إلى 22.4% عام 2014 .

- قادت الإمارات منطقة الشرق الأوسط في إصدارات الصكوك خلال الفترة بين 1996 إلى 2012 بقيمة إصدارات بلغت نحو 2 .154 مليار درهم (42 مليار دولار) ، تلتها السعودية بنحو 75 .91 مليار درهم (25 مليار دولار) ، وقطر نحو 72 .58 مليار درهم (16 مليار دولار) ، واتفق الخبراء والمختصين على أن أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الشأن يجعلها مرشحًا قويًا لقيادة سوق الصكوك على الصعيد العالمي ، حيث ارتقت إلى المركز الأول عالمياً في إدراج الصكوك التي تعتبر أهم أدوات التمويل الإسلامي وبلغ حجم الصكوك المدرجة في أسواق دبي عام 2015 نحو 135 مليار درهم.

- في إطار دعم التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية تمكنت دبي من أن تصبح ثالث أكبر مركزعالمي للصكوك في أعقاب إدراج حكومة دبي عام 2014 صكوكًا بقيمة 2.8 مليار درهم وإعلان حكومة هونغ كونغ عن خطط لإدراج أول صكوكها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة مليار دولار (3.67 مليارات درهم) في بورصة ناسداك دبي بمركز دبي المالي العالمي ، وبفضل ازدهار القطاعات الصناعية في منطقة الخليج العربي وجنوب شرق آسيا ، فإن قطاع التمويل الإسلامي يشهد نمواً مطرداً ، وتشير التوقعات إلى أن قطاع التمويل الإسلامي سيتضاعف لتصل قيمته إلى 3.4 تريليونات دولار في الأعوام الخمسة المقبلة.

إطلاق مبادرة (دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي)

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " في بداية عام 2013 إطلاق مبادرة " دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي " وإضافة قطاع الاقتصاد الإسلامي كقطاع جديد ضمن اقتصاد الإمارة ، بهدف تنويع الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز نموه ، إنطلاقا مما تتمتع به دبي بوجه خاص من اقتصاد حر مرن ومفتوح وتنوع اقتصادها وإمتلاكها لبنية تحتية وتقنية ولوجستية عالمية تؤهلها لأن تستوعب إضافة قطاع الاقتصاد الإسلامي إلى بقية القطاعات الاقتصادية الفاعلة في الإمارة ، وتم تأسيس مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في عام 2013 بموجب القانون رقم 13 لعام 2013 تحت إشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ، ولي عهد دبي ، لتدعيم وترسيخ مكانة دبي كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي ويقوم المركز على الركائز السبع لعالم المال ، وهي الصناعات الحلال ، والسياحة ، والبنية التحتية الرقمية ، والفن ، والمعرفة ، والمعايير الإسلامية ، كما يهدف إلى إنشاء بنية تحتية قوية وإطاراً للإشراف على تنفيذ المبادرات المساعدة على إرساء قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي ، والتعاون مع الجهات المعنية لتأسيس جيل من المهنيين

المؤهلين الذين يتمتعون بالمهارات والقدرات اللازمة لـدفع عجلـة النمـو عبـر الركـائز السـبع الرئيسية ، تزامناً مع خلق بيئة ديناميكية تنافسية تحفز وتدعم النمو في هذا القطاع.

الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي بدبي

في إطار مبادرة " دبي عاصـمة عالميـة للاقتصـاد الإسـلامي " أعلـن صـاحب السـمو الشـيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسـلامي، والتـي تضـم 7 توجهـات رئيسـية و46 مبادرة استراتيجية للتنفيذ خلال 3 سنوات.

1- أهداف الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي بدبي

تهدف الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الاسلامي إلى ترسيخ مكانة دبي كعاصـمة عالمية للاقتصاد الإسلامي وتوفير المنتجات المالية والسـلعية والخدميـة الإسـلامية والارتقـاء بمعايير إدارة وجودة هذا القطاع .

2- التوجهات الرئيسية للخطة الاستراتيجية

3 محاور الخطة الاستراتيجية

4 الجهات المعنية بتنفيذ إستراتيجية الاقتصاد الإسلامي بدبي

1-غرفة تجارة وصناعة دبي	2- دائرة الشؤون الاسلامية	3- دائرة التنمية الاقتصادية بدبي
تنظيم القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي في نوفمبر 2013	وضع المعايير الخاصة بالمنتجات الاسلامية	تأسيس المركز الاسلامي للحوكمة
4- بلدية دبي	5- مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر	6- مركز دبي المالي العالمي
إنشاء مختبر عالمي ومركز للاعتماد بالربع الأول من عام 2014	تأسيس هيئة عالمية للأوقاف إطلاق هيئة إغاثة عالمية من دبي	تأسيس شركات إعادة التكافل

أليات تفعيل مبادرة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الاسلامي

في سبيل تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي كأحد القطاعات الفاعلة في اقتصاد إمارة دبي ، وترسيخ مكانتها كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي أطلقت دبي عدد من المبادرات الاستراتيجية أهمها مايلي :

1- دبي مركز عالمي للصكوك

جاء إطلاق هذه المبادرة اعتمادا على ما تمتلكه دبي من رصيد وخبرة طويلة في هذا المجال ، وامتلاكها لسوق مالي متطور يحظى بثقة المستثمرين ، ويمثل منصة متكاملة ورائدة في العالم من الناحية التنظيمية والتشغيلية ، ووجود عدد كبير من المؤسسات المصرفية والمالية التي تتخذ من دبي مقراً لها ولأنشطتها المختلفة ، وتجاوبت مع هذه المبادرة هيئة كهرباء ومياه دبي ، وطيران الإمارات ، ومصرف الشارقة الإسلامي ، رغبة منها في المساهمة بتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي من خلال إدراج صكوكها في ناسداك دبي ، ودعماً منها لمبادرة "دبي مركز عالمي للصكوك".

وتعتبر الصكوك من أبرز أدوات التمويل طويل الأجل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمشروعات التنموية وهي تقابل السندات في أدوات التمويل التقليدي ، ومنذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008 تزايد الإقبال العالمي على إصدار الصكوك بشكل ملحوظ ، حيث بلغ إجمالي الاصدارات العالمية منها خلال الفترة 1996 – 2012 حوالي 426 مليار دولار أمريكي، منها 139 مليار دولار أمريكي في عام 2012 فقط ، وتشير أحدث التوقعات المتاحة إلى نمو إصدارات الصكوك بنسبة 30 % في عام 2014 ، و20 % في عام 2015 ، ثم بنسبة لا تقل عن 15% خلال السنوات 2016 – 2018 ، ورغم هذه الزيادة الكبيرة في إصدرات الصكوك فإن التوقعات تشير أيضا إلى استمرار نمو الطلب العالمي على الصكوك بنسب يفوق حجم الإصدارات منها بكثير ، الأمر الذي يعني استمرار وجود فجوة في الطلب على الصكوك على مدى السنوات الخمس القادمة ، والتي من المتوقع أن تبلغ 230 مليار دولار أمريكي في عام 2014 وحوالي 187 مليار دولار أمريكي في عام 2018 ، وفي ضوء الفرص الهائلة التي توفرها هذه التوقعات للنمو في سوق الصكوك العالمية ، وخلال فترة قصيرة من إطلاق مبادرة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي" جاء إطلاق مبادرة "دبي مركز عالمي للصكوك" في العام 2013 ، بهدف دعم قطاع التمويل الاسلامي ونقل إمارة دبي إلى طليعة المراكز الرئيسية لإصدار وإدراج وتداول الصكوك على المستوى العالمي عبر سوق دبي المالي وناسداك دبي ، من خلال استقطاب العديد من المستثمرين ليس من الدول الإسلامية فقط بل أيضاً من أكبر اقتصادات العالم غير الإسلامية.

وتبعا لذلك فقد بلغ إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في أسواق دبي منذ إطلاق المبادرة وحتى نهاية عام 2013 حوالي 5,4 مليار دولار أمريكي ، ومع تطور تدفق إدراجات الصكوك على سوق دبي المالي وناسداك دبي ارتفعت القيمة الإسمية الإجمالية للصكوك المدرجة إلى 36.7 مليار دولار أميركي في عام 2015 ، ما يجعل دبي في المرتبة الأولى عالمياً في إدراج الصكوك الإسلامية.

2- مركز دبي للصيرفة الاسلامية

تم إطلاق مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي بالتعاون بين مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي وجامعة حمدان بن محمد الإلكترونية ، لدعم جهود ترسيخ مكانة دبي كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي ، ويقوم المركز بتوفير برامج أكاديمية تستند إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في تطوير رأس المال البشري والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، بهدف دعم قطاع الاقتصاد الإسلامي بصورة خاصة والاقتصاد الوطني بصورة عامة.

3- دبي مجمع لصناعات الحلال

لتعزيز مكانة الإمارة باعتبارها عاصمة للاقتصاد الإسلامي أطلقت حكومة دبي بالتعاون مع " مدينة دبي الصناعية " و" المناطق الاقتصادية العالمية " مجمعاً لصناعات الحلال ، ويؤكد هذا المجمع الذي تم تصميمه ليكون قاعدة للشركات العاملة في مجالات تصنيع ونقل الأطعمة ومستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية الحلال ، على التزام دبي بتطوير مناطق لصناعة الحلال بما يتيح لها الاستفادة من السوق العالمية المتنامية لمنتجات الحلال ، ووفقاً لوحدة الأبحاث في مجلة "ذا إيكونوميست" من المتوقع أن تبلغ قيمة واردات الأطعمة الحلال إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحلول العام 2020 نحو 53,1 مليار دولار ، تصل تقديرات واردات دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها منها إلى 4,8 مليار دولار.

ويعزى السبب الرئيسي وراء إطلاق مجمع إقليمي للصناعات الحلال في دولة الإمارات العربية المتحدة ، إلى موقعها الاستراتيجي من أسواق الحلال الأخرى مثل إندونيسيا وتركيا وباكستان ومصر وإيران ، ويسهم هذا المجمع في تحفيز الشركات العاملة في القطاع على تأسيس منشآت خاصة بها للتصنيع والخدمات اللوجستية بالتعاون مع كل من مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس وبلدية دبي.

كما عقدت سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي "دافزا" شراكة استراتيجية مع "مؤسسة تنمية صناعات الحلال في ماليزيا" ، في خطوة نوعية لتعزيز فرص الأعمال والاستثمار ضمن قطاع الصناعات الحلال.

4 مشروع "سلمى" لتوفير الإغاثة الغذائية الحلال.

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " مشروعاً عالمياً لتوفير الإغاثة الغذائية الحلال للمنكوبين من جراء الكوارث الطبيعية أو الحروب أو النزاعات بطريقة آنية وسريعة وفق برنامج وقفي متكامل يضمن استدامته.

ويعد برنامج " سلمى " الإغاثي ثمرة شراكة بين مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي ومؤسسة نور أوقاف وبالتعاون مع برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة ، ويقوم البرنامج بإدارة إنتاج مغلفات وجبات حلال طويلة الأمد لتقديمها للمحتاجين من ضحايا الكوارث والحروب والنزاعات وستكون مدينة دبي للخدمات الإنسانية الشريك الاستراتيجي لتوفير الدعم اللوجستي للمبادرة.

5 مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال

أطلقت سلطة واحة دبي للسيليكون مشروع " مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال " ليوفر بيئة أعمال مثالية للشركات الناشئة وحلولا تلبي احتياجات قطاع الاقتصاد الإسلامي ، خاصة تلك المبادرات التي تركز على المحتوى العربي الرقمي عبر الإنترنت.

كما أطلقت سلطة واحة دبي للسيليكون مسابقة "يوم رواد الأعمال" التي تتيح للشركات الناشئة في الإمارات فرصة الحصول على دعم حاضنة واحة السيليكون " سيليكون أواسيس فاوندرز " ، والسفر إلى وادي السيليكون في الولايات المتحدة الاميركية للانضمام إلى برنامج " مختبرات الشرق الأوسط لتطوير التكنولوجيا " التطويري المخصص لرواد الأعمال في منطقة الشرق الأوسط ، وفي إطار دعم مبادرة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي" سيتم تقديم جائزة نقدية للفائز عن فئة " أفضل مشروع إسلامي " في مجال الاقتصاد الرقمي الإسلامي والمحتوى العربي.

ومن جهة أخرى وضعت تيكوم للاستثمارات خطة لتطوير مجمع خاص بتأسيس صناعات الحلال داخل مدينة دبي الصناعية ، كما اقترحت مجمعات تيكوم للأعمال تأسيس حاضنة أعمال للرواد والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاقتصاد الإسلامي الرقمي.

6 إطلاق فعاليات القمم العالمية للاقتصاد الاسلامي

تحت اشراف مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي و" تومسون رويترز " و بحضور رواد وقادة ومتخصصين عالميين من المجالين الحكومي والخاص ، استضافت إمارة دبي " القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي " في نسختها الأولى عام 2013 والثانية عام 2015 ، وهي تعد منصة مثالية للتعاون وتبادل الخبرات بين الأطراف المعنية بقطاع الاقتصاد الاسلامي وبحث أفضل الطرق لتوسيع نطاق عملاء المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وتوحيد المعايير وتحديد التحديات التي تؤثر على القطاعات المتنوعة التي تنضوي تحت مظلة الاقتصاد الإسلامي ، وكان من أهم نتائجها بدء عمل مئات الشركات وقيام مستثمرين وشركات كبرى بزيادة استثماراتهم في القطاعات الرئيسية الستة للاقتصاد الإسلامي وهي : الأغذية الحلال ، والتمويل الإسلامي ، والسياحة العائلية ، والأزياء المحتشمة ، والإعلام والترفيه ، والأدوية ومستحضرات التجميل.

وبتكليف ودعم من " مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي " بالشراكة مع " تومسون رويترز " ، وبالتعاون مع مؤسسة " دينار ستاندرد " تم إعداد النسخة الأولى من تقرير " واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي لعام 2015-2016 " ، للنشر في إطار تحضيرات النسخة الثانية من " القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» عام 2015 .

7 جائزة الاقتصاد الإسلامي

برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " ، وبتوجيهات وإشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي ، نظم مركز دبي لتطوير قطاع الاقتصاد الاسلامي بالتعاون مع تومسون رويترز الدورة الثانية من جائزة الاقتصاد الإسلامي في العام 2015 ، وتهدف تلك الجائزة السنوية التي أطلقت نسختها الأولى عام 2013 إلى تكريم جهود المؤسسات وقادة ورواد الأعمال الذين يقدمون أفضل الحلول المبتكرة عالمياً والمتوافقة مع معايير الاقتصاد الإسلامي ضمن ثمان فئات هي : التمويل الإسلامي والصحة والغذاء والإعلام والسياحة والضيافة والوقف والتمكين وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية المعرفية للاقتصادي الإسلامي والفن الإسلامي بالإضافة إلى جائزة " الإنجاز مدى الحياة " والتي تكرم أحد الرواد البارزين ممن تركوا أثراً إيجابياً في قطاع الاقتصاد الإسلامي وقدموا بصمة واضحة فيه.

8- معرض عالم الأغذية الحلال

على هامش معرض الخليج للأغذية " جلفود " المتخصص في المنتجات الغذائية الحلال في دورته التاسعة عشرة ، شهدت دبي للمرة الأولى تنظيم معرض "عالم الأغذية الحلال " ، بمشاركة العديد من الشركات المحلية والعالمية المتخصصة بهذا القطاع الحيوي ، وخلال تفقد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " معرض "جلفود" وجه سموه بتنظيم المعرض سنويا وتوسعته حجما ومساحة ومشاركة ، على اعتبار أنه التجمع الأول من نوعه على مستوى المنطقة والعالم الذي يلقى إقبالا متزايدا واهتماما واسع النطاق في أوساط المنتجين والمصنعين والموزعين والمستثمرين العالميين.

9- بوابة " سلام الإلكترونية "

دشن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " ، بوابة " سلام الإلكترونية " التي تعتبر أول منصة إلكترونية توفر كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي من دراسات وأخبار ومعلومات وبيانات باللغتين العربية والإنجليزية ، من قبل الخبراء والمحللين والمفكرين المختصين بالاقتصاد الإسلامي ، وتم تصميم المنصة من قبل " مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي " و" تومسون رويترز " المصدر الرائد للمعلومات وبحوث الأعمال ، كأداة معرفية مرجعية متخصصة بالاقتصاد الإسلامي على اختلاف قطاعاته ، حيث تتضمن قاعدة بيانات شاملة لجميع الشركات المعنية بالاقتصاد الإسلامي في مختلف أنحاء العالم ، وتأتي البوابة لتعزيز المحتوى الرقمي لقطاع الاقتصاد الإسلامي ، حيث تمثل مرجعاً عالمياً للمعلومات والبيانات حول الاقتصاد الإسلامي وقطاعاته كما تسهم في رصد حركة الأسواق ومسيرة النمو في قطاعاته الرئيسية ، وتهدف المبادرة لتكريس مكانة دبي كمرجع رائد وموثوق للمعرفة والمعلومات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي ، بحيث تكون مرجعية معرفية عالمية تدعم نمو الاقتصاد الإسلامي من خلال تزويد المستهلكين والمختصين والمستثمرين بكافة المعلومات والبيانات والإحصاءات المرتبطة بقطاع الاقتصاد الإسلامي العالمي.

10- استضافة الدورة العاشرة للمنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي

تحت شعار " شراكات مبتكرة لمستقبل اقتصادي واعد " استضافت دبي عام 2014 الدورة العاشرة للمنتدى الاقتصادي الاسلامي العالمي الذي يعد أحد أبرز الملتقيات العالمية لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال الاقتصاد الإسلامي ، في إنجاز جديد يعكس المكانة العالمية المتميزة التي وصلت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة ، ويؤكد على دورها الاقتصادي الرائد في مجال الاقتصاد الاسلامي بالمنطقة.

11- تنظيم " منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2015 "

في إطار سعى دبي لتصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي في العالم تم تنظيم فعاليات منتدى فقه الاقتصاد الاسلامي 2015 بالتعاون بين مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

12- إنطلاق أعمال "المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي 2015"

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " بإعلان عام 2015 عاماً للابتكار ، وفي مبادرة رائدة أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " لتعزيز منظومة الاقتصاد الاسلامي إنطلقت في 22 نوفمبر عام 2015 أعمال " المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي 2015 " ، التي ينظمها " المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي " بالشراكة مع " دافزا " في إطار دعم " أسبوع الإمارات للابتكار 2015 " ، وتعد "واحة الابتكار في الإقتصاد الإسلامي " أول واحة عالمية متخصصة لاحتضان الأفكار الإبداعية والمشاريع الريادية الداعمة للاقتصاد الإسلامي العالمي ، كما تتميز ببيئة حديثة ومتطورة تستند إلى منهجية تفاعلية من شأنها تحفيز الإبداع والابتكار، وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لضمان تحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات عملية تتوافق مع المتطلبات القانونية والشرعية والفنية بالتعاون والتنسيق مع المنشآت الاقتصادية ، وقد شهدت " المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي 2015 " الكشف عن فكرة " البنك الوقفي " الذي يكتسب أهمية استراتيجية كونه مفهوم مبتكر ومصمم خصيصاً للمصارف العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ويتميز المفهوم الجديد بأنه يستند إلى بناء منشأة مالية عبر استثمار الوقف النقدي والعيني ، الذي يمثل حصة غالبية في رأس مال المصرف ، بصيغ معاصرة وفق الضمانات المصرفية المتعارف عليها ، وبما يحقق المقاصد الشرعية والاجتماعية والتعاونية.

كما برزت فكرة " التمويل من خلال خدمات الاتصالات " كإحدى الأفكار الإبداعية، التي تلبي حاجة الأسواق المالية الإسلامية للسيولة النقدية ، وتقوم على توفير مدفوعات نقدية في مقابل تسليم الممول كمية محدودة من دقائق الاتصال، وذلك في إطار العلاقة المشتركة بين البنوك وشركات الاتصالات والأفراد.

وستساعد الأفكار الإبداعية المطروحة كـ "واحة الابتكار في الإقتصاد الإسلامي" و "البنك الوقفي" و"التمويل من خلال خدمات الاتصالات" في تحقيق التطلعات الطموحة في تطوير منتجات وخدمات الاقتصاد الإسلامي .

أفاق نموالاقتصاد الاسلامي

قطاع الاقتصاد الاسلامي من القطاعات المرشحة للنمو السريع بنسبة تتراوح بين 10-15 % لعدة سنوات قادمة ، نتيجة إرتفاع النمو السكاني للدول الاسلامية البالغ حاليا 1.65 مليار نسمة بضعف النمو السكاني العالمي في السنوات الأخيرة إذ من المتوقع زيادة هذا العدد بنسبة 10% خلال السنوات المقبلة وبالتالي تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، ومن المتوقع ان تصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الاسلامي إلى 10.7 تريليون دولار عام 2015 بنسبة نمو تصل إلى نحو 5.0 % ، وأن تبلغ قيمة إجمالي أصول المصارف الإسلامية خلال الخمس سنوات القادمة نحو خمسة أضعاف قيمتها الحالية البالغة نحو 1.3 تريليون دولار ، وطبقا للدراسات التي تشير الى التوجه العالمي والنمو في الصكوك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة إنطلاقا من خبرتها التنظيمية المتميزة في هذا القطاع مؤهلة للاستفادة بشكل أكبر من كافة أدوات التمويل الإسلامي التي تبلغ إجمالي تقديرات حجمها الحالي عالمياً نحو 1.8 تريليون دولار ومرشحة للتضاعف بنسبة 75 % خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبشأن التجارة فمن المتوقع أن يصل حجم تجارة المنتجات الحلال إلى نحو 6.4 تريليون دولار في العام 2020 .

كما تقدر قيمة الفرص الاستثمارية خلال الأعوام الثمانية المقبلة في مجال الصناعات والمنتجات الحلال سواء في منتجات الأغذية أو مستحضرات التجميل أو غيرها بنحو 2.9 تريليون دولار ، ومن المتوقع أيضا أن يتطور حجم إنفاق المسلمين من مستواه البالغ 6.6 تريليون درهم عام 2014 إلى 9.55 تريليون درهم (2.6 تريليون دولار أمريكي) عام 2019 عبر كافة قطاعات الاقتصاد الإسلامي ، وبسبب الإنفاق على التجارة الإلكترونية والدعاية الإعلانية الرقمية كانت تقدر قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي (المواقع الإلكترونية/الجوال) بنحو 1.9 تريليون دولار في عام 2014 ومن المقدر أن ينمو هذا الاقتصاد بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 15% بحلول عام 2020 ، ويشكل المسلمون قاعدة استهلاكية ذات أهمية متزايدة حيث تقدر قيمة المستهلك المسلم للاقتصاد الرقمي العالمي بنحو 107 مليارات دولار في عام 2014 ويتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 17 % ليصبح 277 مليار دولار في عام 2020.

وفي مجال الأدوية ومستحضرات التجميل من المتوقع أن يصل إنفاق المسلمين إلى 110 مليارات من الدولارات بحلول عام 2020 لتشكل نحو 7.8% من الإنفاق العالمي.

ورغم تلك التوقعات الإيجابية في مجال الاقتصاد الإسلامي فهناك تحديات تواجهه يتعين أخذها بعين الإعتبار خصوصاً ما يتعلق منها بالقوة المعاكسة للاقتصاد العالمي التي سوف تؤثر في البلدان المطبقة للتمويل الإسلامي ، حيث توجد مشكلة النمو دون المتوسط للاقتصاد العالمي والتي سوف تؤثر حتماً في التمويل الإسلامي ، وتعتبر بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي هي الأكثر عرضة للتضرر نظراً للاختلالات الهيكلية الوطنية والمخاطر السياسية في المنطقة الاسلامية ، هذ بالإضافة إلى أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا خصوصاً في شمال إفريقيا وغرب آسيا ، الأمر الذي يوجد معضلة محتملة تتمثل في الحاجة إلى حل مشكلة البطالة في إطار النمو الاقتصادي العالمي دون المتوسط ، علاوة على ذلك هناك مشكلة انخفاض أسعار النفط واحتمالية أن تؤثر أسعار الفائدة الأمريكية في أسعار الفائدة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ومن ثم فلن يكون تجاوز هذا بالأمر اليسير.

المصادر

1- دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات مركز دبي لتطوير الاقتصاد الاسلامي.
2- مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت.